وقائع وقرارات

الدورة الثالثة عشرة

لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

الرباط ٠٨-١٠ شباط / فبراير ١٩٨٣

الدورة الثالثة عشرة

الرباط 8 - 10 شباط (فبراير) 1983

عقد مجلس الاتحاد البرلماني العربي دورته الثالثة عشرة في الرباط في الفترة الواقعة ما بين 8-1983/2/10 . وقد شاركت في أعمال تلك الدورة وفود تمثل البرلمانات العربية التالية :

1 – **مجلس الأعيان في الأردن** ، برئاسة السيد حسن الكايد عضو المجلس .

2 – **المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية** ، برئاسة عبد الجبار محمد الماجد ، عضو المجلس الوطني الاتحادي .

3 – **مجلس النواب في تونس** ، برئاسة الأستاذ محمود المسعدي ، رئيس مجلس النواب .

4 – **المجلس الشعبي الوطني في الجزائر** ، برئاسة السيد محمد المقامي ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .

5 – **مجلس الشعب في السودان** ، برئاسة السيد عز الدين السيد ، رئيس مجلس الشعب .

6 – **مجلس الشعب في سورية** ، برئاسة السيد محمود الزعبي ، رئيس مجلس الشعب .

7 – **مجلس الشعب في الصومال** ، برئاسة السيد محمد ابراهيم أحمد ، رئيس مجلس الشعب .

8 – المجلس الوطني في العراق ، برئاسة السيد نعيم حداد ، رئيس المجلس الوطني .

9 – **المجلس الوطني الفلسطيني** ، برئاسة السيد خالد الفاهوم ، رئيس المجلس الوطني .

10 – **مجلس الأمة في الكويت** ، برئاسة السيد محمد يوسف العدساني ، رئيس مجلس الأمة .

11 – **مجلس النواب في لبنان** ، برئاسة السيد كامل الأسعد ، رئيس مجلس النواب .

12 – **مجلس النواب في المغرب** ، برئاسة السيد داي ولد سيدي بابا ، رئيس مجلس النواب .

13 – **مجلس الشعب التأسيسي في اليمن العربية** ، برئاسة السيد محمد أحمد المخطوري .

14 – **مجلس الشعب الأعلى في اليمن الديمقراطية** ، برئاسة السيد علي أحمد السلامي ، عضو هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى .

15 – الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ، برئاسة السيد عبد الرحمن بوراوي الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .

وكان أمام المجلس جدول أعمال تضمن عدداً كبيراً من البنود جرت مناقشتها جميعاً ، واتخذ المجلس بشأنها القرارات والتوصيات التالية :

القرار 1 / مج 13

حول القضية الفلسطينية

مجلس الاتحاد البرلماني العربي

مستذكراً مقررات مؤتمرات القمة العربية التي أكدت على :

1 – ضرورة النضال العربي والفلسطيني بمختلف الوسائل من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة.

2 – الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

3 – الالتزام باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني بالنسبة لحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس فوق التراب الوطني الفلسطيني ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

4 – دعم كل الجهود الفلسطينية عبر منظمة التحرير الفلسطينية في كافة المجالات العسكرية والسياسية والدولية وتقديم العون اللازم لها .

ومستذكراً قرارات الجامعة العربية المتكررة بما في ذلك اجتماعات وزراء التعليم والداخلية ، التي تنص على حرية الشغل والعمل والتعليم للفلسطينيين في البلدان العربية .

مستذكراً مقررات مؤتمر القمة العربية الأخير بفاس واعتباره قاعدة للتضامن ووحدة العمل العربي فيما يتصل بانسحاب العدو الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فوق التراب الفلسطيني .

مؤكداً أن مبادرة ريغان لا تلبي الحد الأدنى لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة .

معتبراً أن المذابح الجماعية التي مارسها العدو الصهيوني ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في غزوه الوحشي للبنان يناقض كل الأعراف والوقانين والمواثيق الدولية بما في ذلك اتفاقيات جنيف .

محيياً النضال والصمود البطولي لشعب فلسطين في مواجهة الاحتلال الصهيوني ووسائله القمعية الوحشية داخل الأرض المحتلة .

مدركاً الدور الأساسي الذي تمارسه الولايات المتحدة في تسليح العدو الصهيوني وتشجيعه على ممارساته العدوانية ورفضها التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

آخذاً بعين الاعتبار الأهمية الخاصة للاجتماع القادم للمجلس الوطني الفلسطيني الذي سينعقد في مدينة الجزائر في 1983/2/14 .

يقرر ما يلي :

1 – الالتزام بمقررات قمة فاس باعتبارها الحد الأدنى للمطالب العربية والفلسطينية وقاعدة أساسية للمحافظة على وحدة الموقف العربي ومطالبة الشعب البرلمانية العربية باعتبار هذه القرارات أساساً في كل اتصالاتها وجهودها السياسية مع البرلمانيين أفراداً وبرلمانات واتحادات في العالم .

2 – التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين .

3 – التأكيد على حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

4 – التأكيد على أن مبادرة ريغن لا تلبي الحد الأدنى للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الأمر الذي يستوجب اعتبار قرارات قمة فاس هي الأساس والرائد الملتزم في التحركات العربية .

5 – التأكيد على استقلالية القرار الفلسطيني وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو المساس بوحدتها الوطنية وتوجيه بيان خاص عن مجلس الاتحاد إلى المجلس الوطني الفلسطيني متضمناً هذه النقط .

6 – مطالبة الشعب البرلمانية باتخاذ كل ما تستطيع من وسائل وجهد للإفراج عن الفلسطينيين المعتقلين في معسكرات الاعتقال الجماعية الإسرائيلية في لبنان وخاصة معسكر « أنصار » .

7 – العمل لدى الحكومات العربية لزيادة حجم الدعم المقرر لصمود شعب فلسطين في الأراضي المحتلة بما يكفل تثبيته على أرضه ومواجهة خطط العدو الصهيوني الهادفة إلى تجويع وتجهيل الشعب الفلسطيني المقيم في الأراضي المحتلة بهدف تهجيره إلى الخارج .

ويوجه التحية للصمود البطولي لهذا الشعب في مواجهته بمختلف الوسائل لسلطات الاحتلال الصهيوني القمعية .

8 – التأكيد على كل ما اتخذ من قرارات عربية سابقة بما في ذلك قرارات وزراء

الداخلية ووزراء التعليم العرب بتأمين حرية التنقل والعمل والتعليم للفلسطينيين في البلدان العربية .

9 – التأكيد على قرارات وزراء الداخلية العرب المتخذة في اجتماعهم الأخير في الرباط وخاصة معاملة وثائق السفر الفلسطينية الصادرة عن الدول المضيفة نفس معاملة جوازات سفر هاته الدول بما يكفل حرية العمل والتنقل ومطالبة البرلمانات العربية باستصدار التشريعات اللازمة التي تسهل تنفيذ هاته القرارات حيثما اقتضى الأمر ذلك .

10 – يوصي المجلس باعتبار يوم 9/17 من كل عام يوم استنكار جماهيري ورسمي للمذابح الجماعية التي مارسها العدو الصهيوني ضد المدنيين العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا وقيام سفارات كل الدول العربية بما يستوجبه ذلك في مناطق وجودها وذلك لإبقاء الحقيقة العدوانية والوحشية حية في ضمير الرأي العام العالمي كنموذج صارخ لانتهاك كل أنواع الحقوق والقيم الإنسانية واعتبارها من جرائم الإبادة الجماعية العنصرية ، وإثارة موضوع هذه المذابح في كل المؤتمرات الدولية والبرلمانية والمؤسسات الثقافية والإنسانية .

11 – إدانة الولايات المتحدة الأمريكية مواقفها المعادية للشعب الفلسطيني من خلال دعمها المطلق واللامحدود للقوة العسكرية الإسرائيلية وتشجيعها للاعتداءات الصهيونية المتكررة ورفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ورفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين ولحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير مصيره بنفسه بما في ذلك إقامة دولته المستقلة .

12 – رفض اتفاقية كامب دايفيد وما يتصل بها نهجاً وموضوعاً وبخاصة مؤامرة الحكم الذاتي .

القرار 2 / مج 13

حول القضية اللبنانية

مجلس الاتحاد البرلماني العربي

مذكراً بقرارات مجلس الاتحاد المتخذة في الجزائر والكويت والتي تؤكد على وجوب انقاذ جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي ضمن استراتيجية عربية موحدة .

منطلقاً من الغزو والاحتلال الإسرائيلي للبنان في حزيران 1982 .

مركزاً على قراري مجلس الأمن الدولي رقم 508 و 509 القاضيين بوجوب الانسحاب الإسرائيلي فوراً من لبنان وبجلاء جميع القوات غير اللبنانية عن أرض لبنان .

لافتاً الانتباه إلى المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية الأمريكية الرامية إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي وإعادة بسط السلطة الشرعية اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية .

معتبراً أن العمل العربي المشترك الداعم للبنان ينبغي أن ينطلق من حقيقة قومية هي أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية يهدد سائر الدول العربية والقضية العربية برمتها .

مؤكداً على أن انقاذ لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وعودة الشرعية اللبنانية إلى ربوعه هو ، فضلاً عن طابعة اللبناني ، يتصل بالمصير القومي العربي الموحد .

مشدداً على أن القبول بالانسحابات الجزئية المنفصلة عن برمجه شاملة يشكل خطراً يتيح لإسرائيل استمرار احتلالها للأراضي اللبنانية ، الأمر الذي يهدد الوجود اللبناني بأسره .

لافتاً الانتباه إلى الموقف السوري الفلسطيني المعلن في فاس وخارجها بأن مغادرة قواتهما الأراضي اللبنانية مرتبط بقرار السلطة اللبنانية الشرعية .

يقرر :

أولاً : التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية اللبنانية وخاصة القرارين رقم 508 و 509 اللذين يؤدي تنفيذهما الكامل إلى انتشار القوات اللبنانية الشرعية دون سواها على كافة الأراضي اللبنانية ويطالب الحكومات العربية والمجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بممارسة مختلف الضغوط لمساعدة لبنان ومساندته للتنفيذ الفوري لهذه القرارات .

ثانياً : تأييد كل خطوة يتخذها لبنان في سبيل تحرير أرضه واستعادة سيادته الكاملة .

القرار 3 / مج 13

حول الحرب العراقية الإيرانية

إن المجلس الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي إذ يستذكر قرار المجلس الثاني عشر للاتحاد بالكويت ، وكذلك قرار القمة العربية في فاس الذي استعرض المحاولات المتكررة لوقف اطلاق النار من قبل المنظمات الدولية ، وقدر عالياً مبادرة العراق الإيجابية بسحب قواته العسكرية إلى الحدود الدولية ، وأكد اعلان التزامه بالدفاع عن كامل الأراضي العربية واعتبار كل اعتداء على أي قطر عربي اعتداء على البلاد العربية جميعها انطلاقاً من مبدأ التضامن ووحدة الصف العربي ، فإن المجلس يطالب الأمة العربية جماهيراً وحكومات تنفيذ قرار فاس فوراً بتقديم الدعم الكامل وبكل الأشكال والإمكانيات للعراق في دفاعه المشروع عن سيادته الوطنية وأمن شعبه وعن حقوق العروبة وخاصة في منطقة الخليج العربي . ويعرب عن قلقه إزاء كل عمل

يصدر من جهة عربية يتنافى مع مقتضيات القرار الذي صدر عن قمة فاس .

إن المجلس الثالث عشر إذ يأسف لاستمرار الموقف الإيراني إزاء جهود الوساطة الحميدة يؤكد على أن طريق السلام العادل الشريف الذي يضمن حقوق المواطنين المتنازعين وسيادتهما الوطنية ويحول دون التدخل في شؤونهما الداخلية يتطلب وقفاً فورياً للقتال والشروع بالتفاوض لحل المشكلات المختلف عليها بالطرق السلمية من أجل حقن الدماء ومنع الخراب وصيانة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة والسلم العالمي بناء على المواثيق والاتفاقات الدولية .

القرار 4 / مج 13

مساندة جمهورية الصومال الديمقراطية

يسجل المجلس الموقف الذي أعربت عنه الشعبة البرلمانية الصومالية بشأن دخول أثيوبيا الأراضي الصومالية . ويقرر ما يلي :

1 - مساندة جمهورية الصومال الديمقراطية في مواجهة مستلزمات المحافظة على سيادتها على أراضيها وإخراج القوة الأثيوبية من الأراضي الصومالية .

2 - أن يحترم البلدان « أثيوبيا وجمهورية الصومال الديمقراطية » سيادة كل منهما على أراضيه واستقلاله بعد انسحاب أثيوبيا من الأراضي الصومالية .

3 - تأييد المجلس للمساعي السلمية لحل المشاكل بين الطرفين على هذه الأسس .

4 - يعبر عن قلقه البالغ إزاء استمرار الاحتلال الأثيوبي لأراضي الصومال ويناشد الحكومات العربية العمل على تنفيذ مقررات القمة العربية بفاس ، ويبذل الجهود لدى أثيوبيا للانسحاب الفوري لقواتها من أراضي الصومال ، والكف مستقبلاً عن كل ما من شأنه أن يعرقل الاستقلال والسلام في منطقة القرن الأفريقي .

القرار 5 / مج 13

الوضع في أريتريا

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي المجتمع في دورته الثالثة عشرة المنعقدة في الرباط أيام 24-25-26 ربيع الثاني 1403 الموافق لـ 8-9-10 فبراير (شباط) 1983 .

تذكيراً بالقرار رقم 1514 (XV) الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم 14 ديسمبر 1960 والمتعلق بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة .

واعتباراً منه لقرار الأمم المتحدة رقم 390 (أ) الصادر في 2 ديسمبر (كانون الأول)

1950 والقاضي بمنح الاستقلال الذاتي لإقليم اريتيريا في إطار اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا .

إيماناً منه بضرورة الاعتراف بحق الشعب الأريتيري في تقرير مصيره وتمكينه من مزاولة هذا الحق وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

وتقديراً للكفاح البطولي المرير الذي يخوضه الشعب الأرتيري بكل فصائله منذ أكثر من عشرين سنة من أجل نيل حقه في الاستقلال والحرية .

1 - يشعر بقلق بالغ لاستمرار النزاع الأثيوبي الأرتيري .

2 - يؤكد حق شعب أرتيريا في تقرير مصيره واستقلاله وفقاً لمبادىءميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

3 - يطالب منظمة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب أرتيريا وذلك بالعمل على تنفيذ قرارها رقم 1390 (أ) لعام 1950 .

4 - يدعو حكومات الدول العربية والإسلامية إلى دعم كفاح شعب أرتيريا والقيام بكل ما من شأنه أن يجبر النظام الأثيوبي على التفاوض مع ممثلي ارتيريا وفقاً لمقررات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي خصوصاً منها قرار مؤتمر قمة الطائف .

القرار 6 / مج 13

حول التكامل الاقتصادي العربي

يؤكد المجلس أن التنمية والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي هما الأساس الراسخ للوحدة العربية .

يلاحظ أن مختلف دول العالم بادرت وأقامت مجموعات اقتصادية لتنمية وازدهار وتقدم شعوبها .

ويدرك أن الوطن العربي تتوفر فيه مقومات التكامل الاقتصادي العربي .

وتأسيساً على ما تقدم يدعو :

أولاً : إلى تخطيط اقتصادي واحد يكون وعاء جامعاً للنشاط الاقتصادي العربي .

ثانياً : ضرورة استثمار المال العربي والفكر العربي والجهد البشري العربي في الوطن العربي .

ثالثاً : يؤكد على أهمية التكامل الاقتصادي العربي وصولاً لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، وعلى ضرورة إقامة المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ، وعلى ضرورة

إقامة المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة في القطاعين العام والخاص كما يؤكد على ضرورة إزالة كل العقبات التي تعترض تنشيط التعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية وإعطاء الضمانات والتسهيلات الحكومية اللازمة لهذا الغرض .

كما يدعو الحكومتين العراقية والسورية لحل المشكلات الثنائية القائمة بينهما وخاصة ما يتصل بالتكامل والتعاون الاقتصاديين اللذين يشملان فيهما يشملان فتح الحدود بين البلدين واستئناف ضخ النفط العراقي عبر الأراضي السورية اللبنانية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وذلك لتعزيز التضامن العربي وتسخير كافة الطاقات العربية لمواجهة العدو الصهيوني .

رابعاً : يدعو الحكومات العربية للعمل على إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية الزراعية في إطار التكامل الاقتصادي العربي بهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي .

خامساً : مؤكداً أن مستلزمات التكامل الاقتصادي بشقيه المالي والبشري بين البلاد العربية ، تقتضي أن لا يتأثر هذا التكامل بالخلافات السياسية التي تنشأ بين الحكومات العربية .

سادساً : إحداث هيكل دائم ضمن هياكل الاتحاد البرلماني العربي يعتني خاصة بالشؤون الاقتصادية متابعة وتنسيقاً ودراسة وضبط خطة عمل بالتعاون مع الجامعة العربية والحكومات العربية .

القرار 7 / مج 13

حول لجنة تنقية الأجواء العربية

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي المجتمع في دورته الثالثة عشرة المنعقدة بالرباط أيام 24-25-26 ربيع الثاني 1403 الموافق 8-9-10 شباط (فبراير) 1983 .

بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة واقتناعه بالضرورة القصوى لبذل كل جهد ممكن لتنقية الأجواء العربية .

قرر تأكيد القرار الذي اتخذه المجلس في الاجتماعين المنعقدين في كل من الجزائر والكويت في الدورتين المنصرمتين كما يلي :

يقرر المجلس إحياء لجنة تنقية الأجواء العربية على أن تشكل برئاسة السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي وعضوية السادة :

1 - رئيس مجلس النواب التونسي .

2 - رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري .

3 - رئيس المجلس الوطني الفلسطيني .

4 - رئيس مجلس الأمة الكويتي .

على أن تتحرك اللجنة فور اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقبالها في العواصم العربية المعنية . ويحدد رئيس اللجنة مكان وزمان اجتماع هذه اللجنة ويرسم خطة تحركها .

القرار 8 / مج 13

حول احتلال اسبانيا لمدينتي سبته ومليلية

إن المجلس الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي

1 - إذ يرى من الضروري إنهاء كل مخلفات الاستعمار ورواسبه التي تعرقل صفو علاقات الود والتفاهم بين البلدان الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط ، وخصوصاً تلك التي يجب أن تبنى الروابط بينهما على مبدأ الصداقة والتعاون وحسن الجوار .

2 - إذ يعبر عن تقديره الخاص لما توليه الدول العربية واسبانيا من أهمية قصوى لتوثيق علاقات الصداقة والتعاون فيما بينها وعلى إزالة كل ما من شأنه أن يضر بطبيعة هذه العلاقات حاضراً ومستقبلاً ، بما يضمن أمن واستقرار المنطقة .

3 - إذ يلاحظ أن الوقت قد حان للوصول إلى حل نهائي وعادل لقضية سبتة ومليليا بما يعزز نمو العلاقات بين المغرب واسبانيا الذي تدعو إليه بإلحاح ، مصالح البلدين الصديقين .

4 - يوجه المجلس نداء إلى اسبانيا كي تدخل في مفاوضات عاجلة مع المغرب من أجل عودة السيادة المغربية على المدينتين والجزر الجعفرية والصخور الشاطئية ، وذلك في نطاق الصداقة والتعاون القائمين بين الأمة العربية والشعب الإسباني .

القرار 9 / مج 13

الوضع في ناميبيا والتمييز العنصري لجنوب افريقيا

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي المجتمع في دورته الثالثة عشرة المنعقدة بالرباط أيام 24-25-26 ربيع الثاني 1403 الموافق 8-9-10 شباط (فبراير) 1983 .

إيماناً منه بمبادىء الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .

وتذكيراً بالقرار 1514 (XV) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 14 ديسمبر 1960 .

وتأكيداً لحق كل الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها واستقلالها والدفاع عن سيادتها ووحدتها الترابية .

واقتناعاً منه بالأخطار التي يمكن أن تنتج جراء استمرار الاحتلال العسكري للأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة العنصرية لجنوب أفريقيا .

ملاحظاً بأن شعب ناميبيا ما زال لم يتمتع باستقلاله الوطني بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها وعن مجلس الأمن الدولي وخصوصا قراره رقم 435 (1978) والذي يتضمن برنامج الأمم المتحدة لناميبيا .

1 - يستنكر الاعتداءات المتكررة لجنوب أفريقيا على بعض الدول الأفريقية المجاورة ويدين سياسة التمييز العنصري المتبعة من طرف الأقلية البيضاء الحاكمة في بريتوريا .

2 - يؤكد حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره واستقلاله ، ويعلن تأييده لشعب هذا البلد الأفريقي في المطالبة بحريته وحقه في استعمال كل الوسائل المودية إلى ذلك بما فيها الكفاح المسلح .

3 - يدعو كل الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظمة « سوابو » الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا المناضل من أجل استقلاله .

4 - يندد بالنظام العنصري الحاكم في جنوب أفريقيا وباحتلاله لناميبيا تحدياً لكل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وكذا محكمة العدل الدولية .

5 - يستنكر بشدة كل أنواع التعاون القائم بين جنوب أفريقيا وإسرائيل في الميادين العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وما يترتب عن ذلك من أخطار جسيمة تهدد أمن واستقرار الشعوب الأفريقية والعربية .

6 - يطالب بإلحاح بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمناضلين الأفارقة المحتجزين في سجون جنوب أفريقيا .

7 - يحي الأقطار الأفريقية التي لا تزال تقاطع العدو الصهيوني بسبب عدوانه المستمر على الحقوق العربية ، ويدعو الحكومات العربية إلى تطوير التعاون مع هذه الأقطار في مختلف المجالات .

القرار 10 / مج 13

حول التعاون العربي الافريقي

إن مجلس الاتحاد البرلماني العربي المجتمع في دورته الثالثة عشرة المنعقدة بالرباط أيام 24-25-26 ربيع الثاني 1403 الموافق 8-9-10 شباط (فبراير) 1983 .

انطلاقاً من كون التعاون العربي - الافريقي ضرورة تمليها عناصر التاريخ والثقافة والسياسة والاقتصاد والقانون .

ونظراً لكون هذا التعاون يعد بمثابة إحياء للتاريخ .

وانطلاقاً من أن الاستعمار قد شوه هذا التعاون ، بل وقضى عليه بغية استغلال الشعوب العربية والأفريقية .

وإيماناً بتكامل طاقات كل الدول العربية والأفريقية التي تزخر أراضيها بثروات طبيعية هائلة ومتنوعة وطاقات انتاجية كبيرة واسواق واسعة لاستهلاك المنتوجات والخدمات ولها مهارات كماً وكيفاً ، معتمدة بوسائل تمويل كبيرة .

ونظراً لكون التعاون العربي الأفريقي قد عاش فترة من الفتور والانقطاع ، وأن الضرورة تدعو في الوقت الراهن إلى تعميق هذا التعاون وإغنائه ، سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيدين الثقافي والسياسي .

ونظراً لأن إحياء هذا التعاون حديث نسبياً ، وأنه بدأ يعطي نتائج لا يستهان بها .

وإيماناً بضرورة تسخير كل الطاقات العربية والأفريقية بصورة أكثر فعالية وتوظيفها بصفة أكثر عقلانية .

فإن مجلس الاتحاد البرلماني العربي يوصي بما يلي :

1 – تنويع التعاون العربي الأفريقي وجعله متعدد الجوانب ، يشمل الميادين الثقافية والعلمية والاقتصادية .

2 – تيسير مرور المنتوجات بين الأسواق العربية والاقتصادية .

3 – تشجيع القروض الطويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة لتمويل مشاريع الاستثمار القائمة في البلدان الأفريقية .

4 – انعاش نشاط البنك العربي للتنمية الاقتصادية بأفريقيا ، وكذا المؤسسات المالية والتقنية الأخرى وتوجيهها نحو تمويل ودراسة نشاطات التنمية .

5 – انعاش البحث العلمي بواسطة إعطاء منح للدراسة في مختلف التخصصات .

6 – تحديد وتوحيد الحاجيات عند إعداد المشاريع المزمع تمويلها .

7 – سد الثغرات التي يشكو منها الاقتصاد العربي والأفريقي ، وبصورة خاصة في الميدانين الزراعي والتقني .

8 – المساهمة في إقامة نظام اقتصادي جديد يشمل جميع القطاعات الحيوية .

وفي المجال السياسي اتخذ المجلس أيضاً التوصيتين التاليتين .

1 – أخذ مجلس الاتحاد علماً بالتهديدات الإسرائيلية – الأمريكية الأخيرة ضد القطر

العربي السوري ، وأعلن ضرورة مساندة سورية في تعزيزها لقدراتها الدفاعية .

2 – يحيي المجلس المواقف الصديقة المؤيدة للحق العربي التي عبرت عنها الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز ودول المنظومة الاشتراكية ، كما حيا مواقف جميع البرلمانيين الذين أيدوا القضية العربية العادلة وساندوها .

القرار 11 / مج 13

المؤتمر البرلماني الثالث والندوة الملحقة به

أ – عقد المؤتمر البرلماني العربي الثالث في بغداد خلال شهر أيار (مايو) 1983 وتحدد جدول أعماله على النحو التالي:

1 – تقييم مسيرة الاتحاد منذ المؤتمر الثاني .

2 – التضامن العربي ودور البرلمانيين العرب في تعزيزه .

3 – العلاقات العربية – الأفريقية .

4 – دور البرلمانيين العرب في تجنيد الرأي العام البرلماني الدولي من أجل احلال السلام في المنطقة العربية وتجسيد هذا الدور في خطة قابلة للتنفيذ .

5 – تنسيق نشاطات الوفود البرلمانية في المؤتمر السبعين للاتحاد البرلماني الدولي .

ب – عقد الندوة البرلمانية العربية الثانية في إطار المؤتمر الثالث لمناقشة موضوع :

(البرلمان العربي الموحد – أسسه ووسائل تحقيقه) .

ج – الموافقة على قائمة المنظمات المدعوة لحضور أعمال المؤتمر بصفة منظمات ملاحظة كما وردت في مذكرة الأمانة العامة مع إضافة المنظمة الدولية لحقوق الإنسان إلى تلك القائمة .

القرار 12 / مج 13

الحوار مع المجموعات البرلمانية في العالم

أ – الموافقة على مقترحات الأمانة العامة الواردة في مذكرتها الخاصة بالبند 7 من جدول أعمال المجلس .

ب – التركيز في نشاطات الحوار على العلاقات مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية في دول العالم الثالث ، وبذل كافة الجهود لعقد اجتماع الحوار البرلماني العربي –

الأفريقي خلال عام 1983 ، وحث الشعب الأعضاء على المشاركة في الوفد البرلماني العربي للحوار مع برلمانات بلدان أمريكا اللاتينية خلال عام 1983 .

ج – إقامة تمثيل برلماني عربي موحد في العلاقة مع البرلمان الأوربي .

د – إصدار نشرة « الحوار البرلماني » باللغات العربية والانكليزية والفرنسية .

اجتماعات الربيع للاتحاد البرلماني الدولي

القرار 13 / مج 13

آ – الموافقة على ما ورد في مذكرة الأمانة العامة حول الموضوع .

2 – تكليف الشعبة المغربية بطلب ادراج بندين إضافيين على جدول أعمال اجتماع هلسنكي يتعلق أحدهما بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني ، ويتعلق الآخر بممارسة الإرهاب المنظم من جانب السلطات الإسرائيلية ضد المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

ج – تكليف الشعبة السورية بطلب إدراج بند آخر يتعلق باستمرار العدوان الصهيوني ضد لبنان والشعب العربي الفلسطيني على جدول أعمال هلسنكي .

د – تكليف الشعبة الفلسطينية بإعداد مذكرة حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ليصار إلى توزيعها في مجلس هلسنكي .

هـ – توحيد مواقف الشعب العربية من التعديلات المقترحة على اللوائح الداخلية للاتحاد البرلماني الدولي لاسيما لجهة الإبقاء على تقرير الأمين العام الذي يتناول الأحداث السياسية التي تجري بين مؤتمرين للاتحاد .

و – مناشدة الحكومة اللبنانية عن طريق الشعبة البرلمانية اللبنانية تسهيل عمل لجنة التحقيق التي أقر تشكيلها المؤتمر التاسع والستون للاتحاد البرلماني الدولي للتحقيق في جرائم إسرائيل ضد المدنيين في لبنان .

مجلس الاتحاد القادم

القرار14 / مج 13

الموافقة على عقد مجلس الاتحاد الرابع عشر في شهر كانون الثاني (يناير) عام 1984 ، وقبول دعوة الشعبة العربية اليمنية لاستضافة المجلس في صنعاء .

القرار 15 / مج 13

قبول أعضاء شرف في الشعب البرلمانية العربية

الموافقة على قبول السادة الآتية أسماؤهم أعضاء شرف في شعبهم البرلمانية وذلك تقديراً للأعمال الجليلة التي قاموا بها في ساحة العمل القومي العربي وساحة العمل البرلماني العربي وحرصاً على الاستفادة من خبراتهم :

1- دولة الرئيس بهجت التلهوني الرئيس السابق للشعبة الأردنية والرئيس السابق للاتحاد .

2 - الدكتور صادق المقدم الرئيس السابق للشعبة التونسية والرئيس السابق للاتحاد .

3 - السيد تريم عمران تريم الرئيس السابق لشعبة الإمارات العربية المتحدة والرئيس السابق للاتحاد .

4 - السيد أبو القاسم هاشم الرئيس السابق للشعبة السودانية .

القرار 16 / مج 13

تنفيذ المقررات السابقة للاتحاد البرلماني العربي

وافق المجلس على أن تضاف الأمانة العامة اتصالاتها بالشعب الأعضاء من أجل تنفيذ قرارات مجلس الاتحاد وأن تزود الشعب العربية بتقرير دوري كل ثلاثة اشهر يتضمن تصورات تنفيذ تلك القرارات .

القرار 17 / مج 13

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات العربية

إنشاء رابطة للأمناء العامين للبرلمانات العربية تعمل ضمن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وبإشرافها وتكليف الأمانة العامة باتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتحقيق هذه الغاية بما في ذلك إعداد مشروع اللائحة الداخلية لهذه الرابطة .

القرار 18 / مج 13

خطة العمل

الموافقة على خطة العمل لعام 1983 كما وردت في مذكرة الأمانة العامة حول البند 8 من جدول الأعمال .

القرار 19 / مج 13

حول التقرير المالي

آ – المصادقة على تقرير مفتش الحسابات القانوني المطابق للمذكرة المقدمة من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي والمتضمنة التقرير المالي لعام 1983 .

ب – المصادقة على النفقات الفعلية البالغة (198859ر10) فقط مائة وثمانية وتسعون ألفاً وثمانمائة وتسعة وخمسون دولاراً أمريكياً وعشرة سنتات وعلى نفقات التأثيث البالغة (3143ر59) ثلاثة آلاف ومائة وثلاثة وأربعون دولاراً أمريكياً وتسع وخمسون سنتاً من المبلغ المتبقي للتأثيث البالغ (17645ر57) فقط سبعة عشر ألفاً وستمائة وخمسة وأربعون دولاراً أمريكياً وسبعة وخمسون سنتاً .

ج – المصادقة على الحساب الختامي لعام 1982 بصورته النهائية وعلى شهادة مفتش الحسابات للسنة المالية المنتهية بغاية 1982/12/31 . ويوصي المجلس بأن يكون تقرير الأمانة العامة عن الحساب الختامي القادم أكثر تفصيلاً لجميع أبواب النفقات وبنودها .

القرار 20 / مج 13

موازنة الاتحاد البرلماني العربي لعام 1983

آ – المصادقة على مشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي والمقدرة بمبلغ (320ر000) فقط ثلاثمائة وعشرون ألف دولار أمريكي .

ب – رصد اعتماد قيمته (12ر000) فقط اثني عشر ألف دولار أمريكي كراتب سنوي للأمين العام المساعد يؤخذ من الأموال الاحتياطية المتوفرة لدى الاتحاد ومن وفورات الميزانيات السابقة.

ج – استبدال تسمية (النفقات السياسية) الواردة في الفقرة (4) من الباب الثاني من ميزانية عام 1983 ، بالتسمية (نفقات خاصة) تصرف بمعرفة السيد رئيس الاتحاد .

د – الإبقاء على نسب مساهمة الشعب الأعضاء في ميزانية الاتحاد لعام 1983 كما كانت مقررة لعام 1982 على أن تتقدم الأمانة العامة بمقترحاتها حول تغيير تلك النسب قبل انعقاد دورة المجلس العادية القادمة بوقت كاف .

القرار 21 / مج 13

تقرير الأمين العام

المصادقة على تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة للاتحاد خلال الفترة من أوائل شباط (فبراير) 1982 حتى أواخر كانون الثاني (جانفي) 1983 .

القرار 22 / مج 13

التجديد للأمين العام

الموافقة على تجديد تعيين السيد عبد الرحمن بوراوي في منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي للعامين القادمين .

□ □ □